

كۆمارى عىراق  
دادگای بالای ئىتیحادى

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣٨/اتحادية/٢٠٢٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٣٠ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة غالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وايوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي ومنذر إبراهيم حسين المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعية: سرور عبد الستار عبد الرزاق - وكيلها المحامي علي هادي جهاد.

المدعى عليهما:

١. رئيس مجلس النواب العراقي/ إضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني هيثم ماجد سالم والموظف الحقوقي سامان محسن ابراهيم.
٢. مدير عام الهيئة العامة للضرائب في وزارة المالية/ إضافة لوظيفته - وكيله الموظف الحقوقي علاء علوان حميدي.

الادعاء:

ادعت المدعية بواسطة وكيلها بأن المدعى عليه الثاني امتنع عن تأشير تصحيح تولدها بموجب صورة قيد الكترونية تم بموجبها تصحيح تولدها من ١٩٦٣/٦/٣٠ الى تولد ١٩٦٥/٨/٢٥ استناداً الى أحكام المواد (٢٩ و ٣٠ و ٣٥) من قانون البطاقة الوطنية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦، وإن هذا الامتناع جاء بناءً على تعليمات سابقة تم الاعتماد عليها بموجب هوية أحوال مدنية، تُبَيِّنُ عدم صحة التولد فيها بموجب التصحيح الحالي وذلك عند المراجعة لتبديل البطاقة الوطنية حيث تم تصحيح التولد آنف الذكر، وإن التصحيح لا يتعارض مع القوانين والأنظمة سارية المفعول. فضلاً عن أن المدعى عليه الأول يحتج بالمادة (٣٤) من قانون التقاعد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ التي تنص على ((أولاً: يكون المستند الذي جرى عليه التعيين أو تم تثبيت العمر بموجبه

الرئيس  
جاسم محمد عبود

م.ق طارق سلام

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt\_iraq@yahoo.com

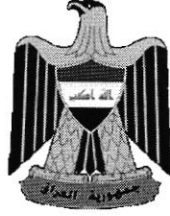
PO.BOX: 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦



كۆمارى عىراق  
دادگاى بالاي نىتىحادى

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣٨/اتحادية/٢٠٢٢

هو المعول عليه لغرض التثبت من العمر الحقيقي للموظف أو المتقاعد ولا يعتد بأي تصحيح قضائي أو إداري يصدر بعد ذلك. ثانياً: استثناءً من أحكام البند (أولاً) من هذه المادة، للوزير أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة أو المحافظ اعتماد نهاية السنة التقويمية تاريخاً للتولد بدلاً من ٧/١ من تلك السنة)). وحيث إن المدعى عليه الأول هو الجهة المسؤولة عن تشريع القوانين ولوجود تعارض في تطبيق القانون يؤثر على حقوقها ويكمن هذا التعارض بين قانون التقاعد وقانون البطاقة الوطنية، وكون (المدعية) تستند إليه في التصحيح، وحيث إن المحكمة تتكفل بعملية الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة طبقاً لأحكام المادة (٩٣) من الدستور، لذا طلبت المدعية من هذه المحكمة الحكم برفع التناقض الحاصل بين تطبيق المواد (٢٩ و ٣٠ و ٣٥) من قانون البطاقة الوطنية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ والمادة (٣٤) من قانون التقاعد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ وإلزام المدعى عليه الثاني بقبول التصحيح، وتحميل المدعى عليهما المصاريف والرسوم وأتعاب المحاماة. سجلت الدعوى لدى هذه المحكمة بالعدد (٢٣٨/اتحادية/٢٠٢٢) وتم استيفاء الرسم القانوني عنها استناداً الى أحكام المادة (٢١/أولاً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، وتبلغ المدعى عليهما بعريضتها ومستنداتها وفقاً لأحكام البند (ثانياً) من المادة ذاتها. فأجاب وكيل المدعى عليه الأول باللائحة الجوابية المؤرخة ٢٠٢٢/١١/١٣ وطلب رد الدعوى وتحميل المدعية مصاريفها وذلك لأنه لا يجوز إنكار المحرر الرسمي وحجته الذي عول عليه عند التعيين حفاظاً على استقرار المركز القانوني للموظف وأحكام الوظيفة العامة. وأجاب وكيل المدعى عليه الثاني باللائحة الجوابية المؤرخة ٢٠٢٢/١١/٨ طالباً رد الدعوى وتحميل المدعية مصاريفها ذلك أن الهيئة العامة للضرائب هي جهة لا تتمتع بالشخصية المعنوية استناداً إلى المادتين (الثانية والثالثة) من النظام الداخلي لوزارة المالية رقم (١) لسنة ١٩٩٠ بالإضافة الى عدم اختصاص المحكمة بالنظر في طلب المدعية التي سبق لها وأن أقامت الدعوى أمام محكمة قضاء الموظفين للمطالبة بإلغاء القرار وتأشير

الرئيس

جاسم محمد عبود

٢ م.ق طارق سلام

Federal Supreme Court - Iraq - Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt\_iraq@yahoo.com

PO.BOX: 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦